مشروع العملة الخليجية الموحدة في ظل النظام النقدي العالمي

شليحي الطاهر
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة الجلفة

ملخص:

يعتبر التكامل الاقتصادي خطوة أساسية نحو التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، من خلال تعزيز التعاون والتنسيق بين الوحدات الاقتصادية المختلفة وباتباع خطوات مختلفة مثل الاتفاقيات التفضيلية ومنطقة التجارة الحرة والسوق المشتركة وكذلك الاتحاد اقتصادي.

إن الوصول إلى الاتحاد النقدي هو خطوة متقدمة جدا من التكامل، ويسعى مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق ذلك من خلال توحيد العملة وإنشاء بنك مركزي واحد ...

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول التعرف على إمكانية إنشاء نظام نقدي متكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي، باعتبار أن هذه الدول تشترك في العديد من السمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنقدية والجغرافية، والدينية. كما نحاول دراسة مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي وواقع الاقتصاد الخليجي في ظل النظام النقدي العالمي الحالي، فضلا عن أهم التحديات التي تقف أمام التكامل النقدي لمجلس التعاون الخليجي.

Abstract:

The economic integration is a fundamental step towards the economic development of Member States. Through the strengthening of cooperation and coordination between the various economic units following the different steps such as Preferential agreements and free trade area and common market as well as economic union .

The access to monetary union is a very advanced step of integration, which the Gulf Cooperation Council (GCC) seeks to it. Through the unification of the currency and the establishment of a single central bank ...

This article aims to find the possibility of establishing an integrated monetary system between the countries of the Gulf Cooperation Council, because these countries share many common features in their political, social, economic, monetary, geographical, and religious.

And we will try to study the GCC common currency project and the reality of the Gulf economy in light of the current global monetary system, as well as the most important challenges that standing in front of the monetary integration of the GCC.

تمهيد:

تعد منطقة الخليج العربي من أهم مناطق العالم حيوية، وهذا نظرا لما تتميز به من خصائص اقتصادية و جيوإستراتيجية. ومع التطورات التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وانتشار مظاهر العولمة، ركزت معظم دول مجلس التعاون الخليجي جهودها على تجاوز التحديات الداخلية والخارجية التي أفرزتها التغيرات الاقتصادية الدولية، وذلك من خلال إستراتيجية الاندماج الاقتصادي الإقليمي والدولي.

لقد تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من اتخاذ خطوات هامة من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي، بالوصول إلى مرحلة التكامل النقدي فيما بينها، فعملت على تحقيق تجانس في نظمها الاقتصادية والنقدية والاجتماعية وهو ما جعلها أقرب وأقدر الدول العربية على تحقيق الوحدة النقدية فيما بينها من أية مجموعة عربية أخرى، وتوفرت فيها خصائص منطقة العملة المثلى.

ومع أن دول المجلس قد وقعت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في السنة الأولى من قيام المجلس في نوفمبر1981، إلا أن تعديل تلك الاتفاقية لتجعل من التكامل الاقتصادي عملا مؤسسيا ملموس الأثر على أرض الواقع، استغرق عقدين من الزمن حيث وقعت الاتفاقية الثانية المحدثة في العام 2001.

و يعد توقيع الاتفاقية الاقتصادية الثانية تتويجا لمرحلة التأسيس التي مرت عبرها مسيرة التعاون، وبداية مرحلة متقدمة من التكامل والوحدة. إذ تم تأسيس الاتحاد الجمركي، وقيام السوق المشتركة، وتهيئة المنطقة لإقامة اتحاد نقدي وعملة خليجية موحدة.

والإشكالية الرئيسية لهذا البحث تتمثل في:

ماهي الآثار التي ستنجم عن العملة النقدية الخليجية الموحدة، وماهو واقع العلاقات الاقتصادية الخليجية الدولية على ضوء العملات العالمية "الدولار- الأورو" ؟

1- مفهوم التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار.

يعرف التكامل على أنه إدماج كافة القطاعات الاقتصادية المتكاملة والمتناسقة، أي صهر كافة القطاعات الاقتصادية المنتمية للبلدان الأطراف في عملية التكامل الاقتصادي، فتصبح كاقتصاد البلد الواحد دون تمييز، إذ أن الدمج في هذا المجال يشمل الدمج القانوني والإداري والاقتصادي للمؤسسات الإنتاجية الموجودة في الدول المتكاملة.[1]

والتكامل الاقتصادي يتضمن إجراءات مختلفة لإزالة التمييز بين مختلف الوحدات الاقتصادية التابعة لمختلف الكيانات الوطنية. كما يعني تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية التي يكمل بعضها البعض الآخر.2

إن مفهوم التكامل موجود في كل المجالات وله عدة مفاهيم متباينة كالاندماج، الارتباط، الإتحاد...وتعود التطورات الأولى للتكامل الاقتصادي إلى الاقتصادي Jacob Viner في مؤلفه: " مشاكل الاتحادات الجمركية" لسنة 1950 ومنذ بداية الستينات بدأ الاقتصاديون يهتمون بنظرية التكامل الاقتصادي خاصة منهم بيلا بلاسا Bela.Balassa .بمؤلفه حول "نظرية التكامل الاقتصادي". وفيه عرف التكامل الاقتصادي بأنه عملية وحالة، فهو عملية لكونه يتضمن كافة تدابير إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية للتكامل الاقتصادي، وكونه حالة فإنه يشير إلى إلغاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القطرية. 3

وهناك معنى تصوري للتكامل الاقتصادي، إذ يدل في المقام الأول على تقارب البلدان المتواجدة في نفس المجال الإقليمي والتي لها مستويات تنمية متقاربة، فكل دولة يجب عليها مواجهة صعوباتها الخاصة بها، وذلك عن طريق تسطير برنامج تنموي يهدف إلى تلبية الحاجات الأساسية لشعبها، فالتكامل الاقتصادي في الواقع لا يكون له معنى إلا في حالة مساهمته في التنمية الوطنية لكل دولة.

كما يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي يمثل إجراء تقارب تدريجي غايته دفع عجلة التنمية في الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة، ويعتبر الوسيلة المثلى للتغلب على التناقض بين نمو القوى المنتجة في عصر التقدم التكنولوجي، ومحدودية الموارد الطبيعية الأزمة لزيادة الإنتاج.4

ويبدأ التكامل الإقتصادي في شكل اتفاقيات تسهيلية ويتحول مع الزمن إلى اتحاد كامل عن طريق تنسيق الاقتصاديات القومية بحيث تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد البلد الواحد. وبالتالي يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي يأخذ أشكالا مختلفة، تبعا لمراحل تشكله، إذ قد يكون التكامل كليا أو جزئيا، ففي الحالة الأولى تلغى جميع القيود على حركية السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء للوصول إلى وحدة اقتصادية.

أما في حالة التكامل الجزئي فيأخذ شكل المنطقة الحرة، الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة، الاتحاد الإقتصادي والوحدة الاقتصادية أين يتم فيها توحيد العملة النقدية بالإضافة إلى إنشاء هيئات فوق قطرية لإدارة التكتل، كبنك مركزي موحد، برلمان موحد، ... إلخ.

2- خصائص التكامل النقدي:

للتكامل النقدي عدة تعاريف من أهمها أنه يمثل مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تنسيق القواعد والأنظمة النقدية وتسهيل وتنظيم المدفوعات بين مجموعة من الدول للوصول إلى بنك مركزي واحد وعملة نقدية موحدة محل عملات الدول الأعضاء. كما يعرف على أنه اتفاق بين دول متحدة على عملة نقدية موحدة وسياسة صرف أجنبي واحدة.[5]

كما يمكن أن نطلق مصطلح تكامل نقدي على دولتين أو أكثر بعملات مختلفة لكن مع وجود سعر صرف ثابت ومراقب بينهم، مع خضوعهم إلى بنك مركزي واحد أو سياسة نقدية واحدة .[6]

ومن بين النظريات المتعلقة بالتكامل النقدي نجد نظرية منطقة العملة المثلى التي جاء بها الاقتصادي ماندل سنة 1961 و التي وضعت الإطار النظري للتكامل النقدي، وتشير النظرية إلى أن أهم معايير إنشاء منطقة عملة مثلى تتمثل:

- أن تكون الدول الأعضاء في المنطقة عرضة لصدمات مشتركة، وأن تكون هذه الصدمات متماثلة، وهو ما يتطلب:
- أن ترتفع درجة كثافة التجارة البينية
- تشابه هياكل الإنتاج
- تشابه مستويات ومعدلات نمو الدخل
- تقارب مستويات الأسعار
- حرية انتقال عناصر الإنتاج

كما يميز الاقتصاديين بين شكلين للتكامل النقدي: التكامل النقدي الكامل أو الكلي، والتكامل النقدي الجزئي:[7]

1- التكامل النقدي الكامل:

ويعني التكامل النقدي الكامل خلق عملة مشتركة واحدة تحل محل العملات الوطنية المتعددة في أداء وظائف النقود المعروفة، مع إقامة سلطة نقدية يعهد إليها إصدار العملة على صعيد الاتحاد النقدي و إدارة الاحتياطات الأجنبية المشتركة، وإتباع سياسة صرف مشتركة تجاه العالم الخارجي، ويستلزم هذا التكامل بالإضافة إلى ما سبق تحقيق النمو المتوازن بين أعضائه من خلال إدخال نظام التحويلات المالية من دول الفائض إلى دول العجز، والاتفاق على سياسة اقتصادية موحدة فيما يخص سياسة الاستخدام والدخول والسياسة الإنفاقية والضريبية والسياسة التجارية، وذلك بهدف تحقيق المساواة في معدلات نمو الإنتاجية في الدول الأعضاء.

2- التكامل النقدي الجزئي:

إن التكامل النقدي الجزئي يقوم على التدرج على مراحل انتقالية عديدة للوصول إلى التكامل النقدي الكامل، ويتم عادة اللجوء إلى الأسلوب التدريجي عند وجود تباين عميق بين الدول المعنية في الظروف والمشكلات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها كل منها وفي مدى تطور الأسواق المالية والنقدية ونظم الصرف فيها وفي مصادر النفقات وتمويل الإيرادات لديها، وهذا الأسلوب هو الذي اتبعته دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية لبلوغ الوحدة النقدية.

وتتمثل مراحل التكامل النقدي الجزئي في: اتحاد المدفوعات – تجميع الاحتياطات – تنسيق أسعار الصرف – التنسيق النقدي – العملة الموازية – تكامل السوق المالية والسياسات الموحدة اتجاه التدفقات الخارجية لرأس المال

3- لمحة حول مجلس التعاون الخليجي.

تأسس سنة 1981، و يضم كل من السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، البحرين، وسلطنة عمان، ويتكون من أجهزة إدارية مختلفة:

-المجلس الأعلى يهتم بوضع السياسات واتخاذ القرارات ومتابعة التنفيذ، ويتكون من رؤساء وملوك الدول الأعضاء كما يصدر قراراته بالإجماع. ورئاسته تكون دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع مرة واحدة كل سنة في دورة عادية، مع حق أي دولة عضو طلب عقد دورات استثنائية.

-المجلس الوزاري ويهتم بدراسة شؤون مجلس التعاون ورفع التوصيات إلى المجلس الأعلى، ويتكون من وزراء الخارجية، أو من ينوب عنهم من الوزراء. ويعقد المجلس الوزاري اجتماعاته كل ثلاثة أشهر.

-الأمانة العامة: وهي تمثل الجهاز التنفيذي المسؤول ن تنفيذ ومتابعة أحكام الاتفاقية المنشئة لمجلس التعاون الخليجي والقرارات التي يصدرها المجلس الأعلى، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الوزاري وكذا إعداد الميزانيات والحسابات الختامية. ويتم تعيين الأمين العام من قبل المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

-هيئة تسوية المنازعات: وتختص فيما يحيله إليها المجلس الأعلى من منازعات في حالة نشوء خلاف حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي الذي لم يتم تسويته في إطار المجلس الوزاري أو المجلس الأعلى.ومقرها بالرياض.

- إلى جانب ذلك هناك لجان قطاعية تتكون من الوزراء والمختصين تعمل مع الأمانة العامة من اجل تحقيق أهداف المجلس. وتكمن هذه اللجان في: (لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التعاون المالي والاقتصادي والتجاري، لجنة التعاون الصناعي، لجنة النفط، لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية).

إن الهدف من إنشاء هذا المجلس يتمثل في:[8]

- تحرير التجارة بين الدول الأعضاء، وإعفاؤها من الرسوم الجمركية.
- العمل على وضع تعريفة جمركية موحدة لدول المجلس لحماية الصناعة الناشئة للدول الأعضاء.
- رفع القيود على تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال.
- تنسيق السياسات الاقتصادية، التجارية، النقدية والمالية.

في نوفمبر 1981 تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس، وبعد استكمال إجراءات المصادقة عليها، دخلت حيز التنفيذ في مارس 1982، وتهدف إلى إحداث نوع من التنسيق والتوحيد للسياسات الاقتصادية، المالية والنقدية للدول الأعضاء، وكذلك الحال بالنسبة إلى التشريعات التجارية والجمركية والصناعية.[9]

وخلال انعقاد الدورة الثانية والعشرية للمجلس بمدينة مسقط بسلطنة عمان في 2001/12/31، تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون والتي تتضمن تطويرا شاملا للاتفاقية الاقتصادية الموقعة في نوفمبر 1981.

وتعكس الاتفاقية الموقعة سنة 2001 الظروف الحالية لدول المجلس، وتأتي استكمالا لما حققته اتفاقية عام 1981 من تنمية وتدعيم للروابط الاقتصادية فيما بين دول المجلس، وتقريب لسياساتها الاقتصادية، المالية، النقدية، وتشريعاتها التجارية والصناعية والأنظمة الجمركية المطبقة فيها.

وقد نجحت دول المجلس خلال العقدين الماضيين في تطوير علاقاتها الاقتصادية بما يقر بها من التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية، وتبنى المجلس الأعلى خلال اجتماعاته السنوية العديد من القرارات المهمة في المجال الاقتصادي والتي دفعت بالعمل الاقتصادي المشترك خطوات كبيرة إلى الأمام، وكان من أهم هذه القرارات تلك المتعلقة بالاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة، والتكامل الإنمائي.

ولتهيئة البيئة القانونية اللازمة لمواكبة هذه التطورات أصدر المجلس الأعلى في دورته العشرين بالرياض في نوفمبر 1999 قراره بتطوير الاتفاقية الاقتصادية بما يتلاءم وتطوير العمل المشترك، واستكمال متطلبات التكامل الاقتصادي بين دول المجلس، ويأخذ بالاعتبار المستجدات الدولية في المجال الاقتصادي. وتحقيقا لهذا الهدف تم تكليف الأمانة العامة بإعداد مشروع للاتفاقية الاقتصادية يتم عرضه على الدول الأعضاء واللجان المختصة في إطار المجلس. ولتنفيذ ذلك استطلعت الأمانة العامة آراء الدول الأعضاء بما ترى فيه من إضافات إلى نصوص الاتفاقية أو تعديلات، وتم إعداد مشروع أولي عرض على الدول الأعضاء لإبداء آرائها بشأنه.

وفي اجتماع استثنائي للجنة التعاون المالي والاقتصادي في ديسمبر 2001 تم تبني المسودة النهائية، التي قام المجلس الوزاري في دورته الحادية والثمانين في ديسمبر 2001 برفعها إلى المجلس الأعلى لاعتمادها. وتم التوقيع عليها في 31 ديسمبر 2001، وحاليا يجري استكمال مصادقة الدول الأعضاء على الاتفاقية ووضعها حيز التنفيذ. وقد كان إعداد الاتفاقية الاقتصادية الجديدة مثالا للعمل المشترك حيث ساهم في إعدادها ومراجعتها مختصين من مختلف قطاعات الأمانة العامة للمجلس.

وتتضمن الاتفاقية الجديدة نصوصا مطورة تعكس قرارات المجلس وتوجيهاته ومستجدات العمل المشترك، مثل الاتحاد الجمركي، السوق الخليجية المشتركة، الاتحاد الاقتصادي النقدي، التكامل الإنمائي بين دول المجلس، تنمية الموارد البشرية، التعاون في مجالات البحث العلمي والتقني، النقل والمواصلات... كما تنص هذه الاتفاقية صراحة على التكامل الاقتصادي بين دول المجلس من خلال تبني برامج محددة قابلة للتنفيذ.[10]

وقد اهتم مجلس التعاون الخليجي بالجوانب النقدية لتحقيق متطلبات المادة 22 من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، التي تنص على سعي الدول الأعضاء لتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية ودعم التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية لديها، بما في ذلك إنشاء عملة موحدة لدعم تكاملها الاقتصادي. وفي هذا الشأن تم الاتفاق على معايير مالية ونقدية للأداء الاقتصادي يتطلبها الاتحاد النقدي الخليجي، وتشتمل على أسعار الفائدة، ومعدلات التضخم، ومدى كفاية إحتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الأجنبي، ونسبة العجز السنوي في المالية الحكومية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.[11]

4- مشروع التكامل النقدي لمجلس التعاون الخليجي.

بدأت فكرة إصدار عملة موحدة لدول مجلس التعاون الخليج العربي مع نشأة المجلس، فقد أشارت الوثيقتان الرئيسيتان للمجلس، النظام الأساسي والاقتصادية الموحدة لعام 1981، إلى الخطوط العريضة والمعالم الأساسية والعامة لبرنامج تعامل وتكامل اقتصادي موحد، وجاء في المادة 22 من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة " أن تقوم الدول الأعضاء بتنسيق سياساتها المالية والنقدية والمصرفية وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية بما في ذلك العمل على توحيد العملة.

وفي سنة 1983 تم إنشاء لجنة محافظي مؤسسان النقد المركزية في دول المجلس بهدف تنفيذ ما نصت عليه المادة 22 من الاتفاقية الاقتصادية الموحدة. وخلال الفترة مابين 1985-1987 أجرت لجنة المحافظين مشاورات مكثفة بين الدول الأعضاء للتوصل إلى عملة خليجية موحدة.

وفي ديسمبر 2000، أعيد بحث موضوع العملة الموحدة وحث المجلس الأعلى وزراء المالية والمحافظين على إعداد برنامج لإقامة الاتحاد النقدي وإصدار العملة الخليجية الموحدة. ليتم إنشاء لجنة الاتحاد النقدي سنة 2002.[12]

وفي ظل المعطيات والانجازات التي حققتها دول المجلس في كافة المجالات ولا سيما في المجال الاقتصادي بداية من قيام منطقة التجارة الحرة في عام 1983، تم انطلاق الاتحاد الجمركي في بداية 2003 وإعلان السوق الخليجية المشتركة اعتبارا من يناير 2008، كان السير قدما في الاتحاد النقدي بدخول اتفاقية الاتحاد النقدي حيز التنفيذ في 27 فبراير 2010 وبيان المجلس النقدي وبدء تنفيذ مهامه تمهيدا لقيام البنك المركزي وإطلاق العملة الموحدة. هذا وقد تم التوقيع على اتفاقية الاتحاد النقدي من قبل وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي على هامش الدورة 111 للمجلس الوزاري في 7 يونيو 2009.

إن الوصول إلى عملة خليجية موحدة وإقامة اتحاد نقدي يعتبر تتويجا لما تم انجازه من مراحل التكامل الاقتصادي وسيزيد من ايجابياتها ويقوي مكاسب الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة حيث سيترتب على قيام هذا الاتحاد وإصدار العملة الخليجية الموحدة آثار متعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية لا سيما التجارة البينية والسياحة والاستثمارات وقطاع الخدمات المالية والأسواق المالية، كما يقضي على المخاطر المتعلقة بسعر الصرف. هذا إضافة إلى تشجيع المنافسة الإقليمية وآثار ايجابية أخرى على الاستقرار المالي والنقدي في المنطقة.[13]

وعن انجازات مجلس التعاون الخليجي بخصوص دور المنطقة في تطوير المشروعات الإقليمية والدولية، ومواجهة التحديات بمختلف أشكالها، يمكن أن نذكر:[14]

- اتخاذ دول المجلس موقف موحد تجاه أزمة الخليج الثانية، فأمن دول المجلس كل لا يتجزأ.

- تمسك دول المجلس بوحدة العراق وسيادته.
- موقف دول المجلس من الاحتلال الإيراني لجزر دولة الإمارات.
- شاركت دول المجلس في عدة مؤتمرات للسلام، من منطلق التزامها بتحقيق حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية.
- تقديم المساعدات الغذائية والطبية للعديد من الدول العربية، كالصومال مثلا.
- تعزيز الاتصالات واللقاءات بين الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات وإنشاء مؤسسات لتعزيز التعاون البيني.

ومن أجل تصميم إتحاد نقدي خليجي، لابد من وضع إستراتيجية تقوم على وجود هيئة نقدية فوق قطرية تشرف على إدارة الاتحاد النقدي الخليجي، بالإضافة إلى القيام بإصلاحات هيكلية وتنسيق لمختلف السياسات ومنها السياسات المالية والنقدية، والتي لها دور كبير لنجاح الإتحاد النقدي فغياب التنسيق الاقتصادي والمالي في مرحلة الاتحاد الاقتصادي سيؤثر حتما على مرحلة الاندماج الاقتصادي التام، أين يتم فيها توحيد العملة النقدية.

و لهذا لابد لدول مجلس التعاون أن تضع خطة العمل المشترك وأن تلتزم بتطبيق عدة معايير ليس فقط قبل إنشاء العملة الموحدة بل على أساس متواصل خلال مرحلة الانتقال إلى العملة الموحدة و تتمثل هذه المعايير في معدلات التضخم و معدلات الفائدة و مدى كفاءة احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي، و نسبة العجز السنوي في مالية الحكومة إلى الناتج المحلي الإجمالي و نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

5- الآثار المترتبة عن العملة الخليجية الموحدة.

يعد الوصول إلى العملة الخليجية الموحدة وإقامة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي تتويجا لما تم انجازه من مراحل التكامل الاقتصادي وسيزيد من ايجابياتها ويقوي مكاسب الاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة حيث سيترتب على قيام هذا الاتحاد وإصدار العملة الخليجية الموحدة آثارا متعددة على مختلف القطاعات الاقتصادية يمكن إيجازها فيما يلي:[15]

- نمو وتطورات متسارعة للتجارة البينية والسياحة والاستثمارات والخدمات المالية والأسواق المالية،
- آثار إستراتيجية بخصوص الموقف التفاوضي لمجلس التعاون، والنظر إلى دول المجلس كمجموعة اقتصادية مؤثرة في الاقتصاد العالمي والنظام النقدي العالمي.
- يقضي التعامل بعملة خليجية موحدة على المخاطر المتعلقة بأسعار صرف العملات الخليجية ويعمق مفهوم السوق الواحدة، ويسهم بشكل فعال في تطوير وتكامل الأسواق المالية الخليجية خاصة سوق السندات ويساعد على تطوير أسواق الأسهم ويؤثر فيها تأثيرا ملحوظا من حيث الحجم والعمق والسيولة.
- زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج أو الاستحواذ على شركات أخرى في مختلف دول المجلس، الأمر الذي سيكون له آثار ايجابية على صعيد الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية.
- تشجيع المنافسة الإقليمية في مجال الخدمات المصرفية والمالية وجودة خدماتها، مما ينعكس إيجابا على عملائها في دول المجلس ويخفض من تكاليفها ويؤدي إلى تنويع خدماتها، وقد يؤدي كذلك إلى تشجيع الاندماج بين هذه المؤسسات على الصعيد الإقليمي للاستفادة من اقتصاديات الحجم.

- آثار ايجابية على القطاع المصرفي وعلى تكامل الأسواق المالية بدول المجلس، مقرونة بآثاره الايجابية على صعيد السياسة النقدية والسياسة المالية والالتزام بمعايير التقارب المالي (حدود لنسبة العجز في المالية العامة ونسبة الدين العام) والتي ستعزز من الشفافية والانضباط المالي على الصعيد الإقليمي، كما تنعكس إيجابا على الاستقرار النقدي والمالي في المنطقة، وهذه كلها عوامل مساعدة لجذب مزيد من الاستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية إلى دول مجلس التعاون.

كما يرى بعض الخبراء أن العملة الخليجية الموحدة ستساعد على خفض تكاليف المعاملات الخارجية، وتنظم عملية عرض النقود الورقية في السوق لضمان سلامة قيمتها، وكذلك تشجيع المصارف في الدول الخليجية على رفع أدائها على أسس مصرفية متطورة تتلاءم مع مستجدات الخدمات المصرفية العالمية.

وقد بينت دراسة لصندوق النقد الدولي أن أي سلبيات محتملة للعملة الموحدة في دول المجلس ستكون أقل شأنا مما هي عليه في التجمعات الإقليمية الأخرى، مثل منطقة اليورو أو الآسيان...وذلك لأن دول المجلس لم تلجأ في الماضي إلى تعديل ترتيبات أسعار صرف عملاتها، إلا في القليل النادر، ما يعني ضآلة احتمال استخدامها لهذا المخرج في ظل الظروف التضخمية المختلفة أو لأي سبب آخر، إضافة إلى أن التشابه بين الاقتصاديات الخليجية بنيويا من حيث اعتمادها بصورة كبيرة على الصادرات النفطية، سيجعل من أي صدمة مستقبلية، مشتركة تتصل بكل دول المجلس وليست خاصة بدولة معينة.[16]

6- واقع الاقتصاد الخليجي في ظل النظام النقدي العالمي:

إن اعتماد الاقتصاديات العربية على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى دول الاتحاد الأوروبي تصديرا واستيرادا واتساع دائرة اندماجها مع الأسواق المالية الدولية يجعلها شديدة الحساسية لأي تغيرات اقتصادية ومالية دولية، خاصة في مجال تقلبات أسعار الصرف، أسعار النفط، التضخم، السياسات المالية والنقدية،...الخ.[17]

أما بالنسبة إلى ارتباط العملة، فقد أثبتت دراسة لصندوق النقد الدولي في نهاية عام 2010 عن آثار ومخاطر اختلاف أسعار الصرف على الدول المرتبطة بالدولار، حيث تمت دراسة حالة ارتباط كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية مع الدولار الأمريكي، وأثبتت الدراسة أن هناك آثار ومخاطر تترتب على كل من اقتصاد وعملة دولة الإمارات والمملكة العربية السعودية من جراء ارتباطها بالدولار.

وقد شهدت منطقة الخليج حركة مضاربات بالعملة في عام 2008 على خلفية الحديث عن نية بعض الدول الخليجية فك ارتباطها بالدولار، إلا أن الإمارات أكددت مرارا أنها لا تنوي القيام بمثل هذه الخطوة.

وترتبط عملات خمس دول من مجلس التعاون هي السعودية والإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان، بالدولار حصرا، بينما ترتبط عملة سادس دولة، الكويت، بسلة عملات يشكل الدولار ما بين 70 و80% منها. ولقد أسهمت سياسة سعر صرف الدينار الكويتي، منذ تطبيق فك الارتباط في 20 ماي 2007، بفاعلية في الحفاظ على الاستقرار النسبي لسعر صرف الدينار الكويتي مقابل العملات الرئيسة. وتبرز فاعلية هذه السياسة خلال الفترات التي تتعرض فيها أسعار تلك العملات إلى تقلبات حادة في أسواق الصرف العالمية، حيث انحصرت تحركات سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال الفترة المنقضية من عام 2010 ضمن

هوامش ضيقة، وذلك في الوقت الذي يتقلب فيه سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسة الأخرى ضمن هوامش أوسع.[18]

وسوف يتأثر اقتصاد الدول المرتبطة بالدولار، من خلال عمليات البنك المركزي والمؤسسات المالية العاملة فيها وعلى الأصول المقومة بالدولار و الاحتياطات من العملة الأجنبية لدى المصرف المركزي، وذلك على غرار ما حدث في سنة 2009 في الإمارات العربية المتحدة، عندما مني المصرف المركزي الإماراتي بخسائر تفوق سبعة مليار دولار بسبب احتياطيها من العملات الأجنبية والتي كان يشكل الدولار جزءاً كبيراً منها .[19]

ومما لا شك فيه أن انخفاض سعر الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية سيؤثر سلباً على عائدات بيع سلع الدول النامية في الأسواق الأوروبية واليابانية. ومن جهة ثانية فإن ربط أي عملة وطنية بالدولار يعني ربط معدلات التضخم المحلية وأسعار الفائدة بالتي في الولايات المتحدة، الأمر الذي يعكس كل نتائج المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها أميركا على هذه الدول مثل تباطؤ النمو الاقتصادي وتداعياته السلبية على المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاديات المحلية للعديد من الدول الصناعية والنامية على حد سواء.

إن انخفاض قيمة الدولار الأميركي يجلي لنا بوضوح المشاكل الرئيسية التي يعاني منها الاقتصاد الأميركي وأهمها العجز في الميزان التجاري والتضخم، وهما مشكلتان لهما تأثير بالغ على النمو الاقتصادي العالمي وديمومته. وما لم تتفق دول العالم على نظام اقتصادي تتوفر فيه العدالة والمساواة ويراعي مصالح كافة الدول، فإن الولايات المتحدة ستواصل سيطرتها على ثروات ومقدرات الدول الأخرى عبر الدولار ووسائل أخرى.[20]

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه بخصوص ربط العملة الخليجية الموحدة بالدولار الأمريكي، فقد تم الإقرار على ربط عملات دول المجلس بالدولار الأمريكي في الفترة الحالية على أن يترك الحرية للبنك المركزي لدول مجلس التعاون بعد إصدار العملة الموحدة في اختيار الربط المناسب بعملة واحدة أو بسلة من العملات، وذلك حسب ما تقتضيه الظروف.

أما بالنسبة لأثر اليورو على الدول العربية النفطية، فإن الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات يتم تحصيلها بالدولار الأمريكي، وباعتبار أن الدول العربية النفطية كدول مجلس التعاون الخليجي، العراق، الجزائر وليبيا تعتمد بشكل كبير في صادراتها على قطاع المحروقات. وأمام تراجع أسعار صرف الدولار مقابل اليورو فإن هذا يؤثر بشكل مباشر على وضعية ميزان المدفوعات خاصة الميزان التجاري بالنسبة للدول العربية التي تتمتع بعلاقات اقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي.

وإذا تكلمنا عن العلاقات التجارية الخليجية الأوروبية فنجد أن نسبة التبادل التجاري الخليجي الأوروبي بلغت 13,4 % منها 24,2 % كواردات وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالدول العربية المتوسطية، ذلك أن واردات دول مجلس التعاون الخليجي هي واردات بينية إضافة إلى واردات من دول آسيوية ودول أخرى أمريكية.

إن الدول العربية التي تعتمد بنسبة كبيرة في صادراتها على المحروقات من جهة وتعتمد على واردات أوروبية من جهة ثانية تشهد نوع من التذبذب فيما يتعلق بتوازن الميزان التجاري، إذ أنه في حالة ارتفاع أسعار صرف اليورو مقابل الدولار فإن هذا ما يؤثر سلبا على وضعية الميزان التجاري، والعكس صحيح. هذا الارتباط في العلاقات الاقتصادية بالدول الأوروبية له تأثير على مستوى مختلف المؤشرات الاقتصادية للدول العربية. كما

نجد أن العديد من الدول العربية تسدد مديونيتها للاتحاد الأوروبي باليورو وهي بذلك تتأثر تبعا لارتفاع أو انخفاض سعر صرف اليورو مقابل الدولار. هذا ويعتبر تنوع الهيكل التجاري للدول العربية محدد أساسي لحجم الآثار الناجمة عن تقلبات أسعار العملات العالمية ومنها اليورو.

ويؤدي ارتفاع أسعار صرف اليورو مقابل الدولار إلى انخفاض القدرة الشرائية لإيرادات المحروقات من الدولارات بالنسبة للدول العربية النفطية. أي أنه عند حدوث أي زيادة في سعر صرف اليورو فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إحداث تقلبات في حصيلة الصادرات مقومة باليورو بنفس الارتفاع.

وبسبب الأزمة المالية، انخفضت القدرة الشرائية للعملات الخليجية مع هبوط قيمة الدولار وتراجعت دخول السندات والودائع الخليجية مع تخفيض سعر الفائدة لبنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي وكذلك أسعار الفوائد للبنوك الأمريكية واندثار قسم كبير من قيمة الاستثمارات الخليجية وخصوصا في البنوك والشركات والعقارات.[21]

خاتمة:

نختم بما جاءت به الاتفاقية الاقتصادية لمجلس التعاون الخليجي في أحد بنودها، إذ بهدف تحقيق الاتحاد النقدي والاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي بما في ذلك توحيد العملة، يجب على الدول الأعضاء أن تقوم بتحقيق هذا الاتحاد بما في ذلك إحراز مستوى عال من التقارب بين الدول الأعضاء في كافة السياسات الاقتصادية، لا سيما السياسات المالية والنقدية والتشريعات المصرفية ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، مثل معدلات العجز والمديونية والأسعار.

كما أن تحقيق هذه الأهداف يستلزم دفع عجلة التنمية في دول المجلس وترسيخ مبدأ التكامل الاقتصادي الإنمائي فيما بينها بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية الخليجية بكل أبعادها وفي كل المجالات القادرة على تلبية الاحتياجات التنموية المحلية.

قائمة الهوامش والمراجع:

[1]- بوزيدي قدور، **التكامل الاقتصادي العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1999، ص18

[2]- إكرام عبد الحميد، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، مكتبة مدبولي، 2002، ص 42.

[3]- فضيل رابح، **التكامل الاقتصادي الأورو مغاربي بين العولمة والإقليمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، جوان 2004، ص 19.

[4]- محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، ط1-1998، ص 155.

[5] - IMF committee on balance of payments statistics, currency union technical expert group **Definition of currency union**, issues paper (cuteg) # 1, IMF Statistics Department May 2004. p 02.

[6] - Businessdictionary: Monetary Union ; http://www.businessdictionary.com/definition/monetary-union.html (31/10/2014)

[7] - عبد الرزاق سلام، أثر التطورات المالية والنقدية في نهاية القرن العشرين على اقتصاديات الدول العربية، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 2005-2006، ص (132-133)

[8] - العيد رزق الله، **العلاقات التجارية بين الدول العربية و الاتحاد الأوربي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2003/2002، ص20.

[9] - صفوت عبد السلام عوض الله، **تقويم تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي**، دار النهضة العربية-القاهرة،2005، ص 9.

[10] - مجلس التعاون لدول الخليج العربية(الأمانة العامة) ، **الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون** 2002، www.gcc-sg.org/agrement.html

[11] - د سميح مسعود، **وجهة نظر اقتصادية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1-2011،ص 58

[12] - أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **اقتصاديات الوطن العربي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان-الأردن، ط1-2010،ص 317.

[13] - نفس المرجع السابق، ص 318، 319.

[14] - إبراهيم سليمان المهنا، **مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خيارات وبدائل**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات إستراتيجية، العدد 21- ط1- 1998. ص 41.

[15] - الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي، **مجلس التعاون لدول الخليج العربي في عقده الثالث، التكامل والوحدة**، مركز المعلومات 2009.
ص 40.

[16] - سميح مسعود، مرجع سابق، ص 59

[17] - سميح مسعود، مرجع سابق، ص 243.

[18] - محمد البيشي، **فك ارتباط الدينار بالدولار جنب العملة الكويتية التداعيات السلبية لاضطراب أسعار الصرف**، http://www.aleqt.com/2011/01/01/article_485763.html

[19] - علي الهاشمي، **أزمة الديون الأمريكية وآثارها في اقتصادات الدول المرتبطة بالدولار**، موقع دار الخليج الاقتصادي 2011/08/15
http://www.alkhaleej.ae/portal/40f7b6b8-7a02-47c7-ab8a-60d7487f5993.aspx

[20] - محمد شريف بشير، **أثر انخفاض الدولار على الاقتصاد العالمي** (2012/09/20)، ص 2.
http://www.aljazeera.net/analysis/pages/a50a2d0c-6c75-4841-a261-1a20f6f9b346.

[21] - إيمان عادل عيد حسن العوضي، **العلاقات الاقتصادية الخليجية-الأوروبية، الواقع وإمكانيات التوسع الاقتصادي المستدام**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجار بجامعة عين شمس، 2010، ص 35.